قائد قوة دفاع البحرين يشيد بالعلاقات الاخوية بين المنامة والكويت المنامة

6

أعتبر أن حديث رئيس المجلس يشكل خطرا على الأمن العام واستفسر عن مدى علم الوزارتين به

الموزري يسأل وزيري الخارجية والداخلية عن تصريحات الغانم عن اجتماع شقة لندن

وجه النائب شعيب الموزري سؤالين الى وزيري الخارجية والداخلية عما قاله رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن اجتماع عقد في شقة احد الهاربين في لندن بحضور احد النواب الحاليين .

وقال الموزري : ما قاله الغانم عن اجتماع في شقة احد الهاربين بلندن يشكل خطرا على الأمن العام للدولة كونه تضمن كلاما أشارت له إحدى الخدمات الاخبارية عن تصفية رئيس المجلس وتشويه سمعة شخصيات سياسية.

وسأل الموزري وزيري الخارجية والداخلية : هل قام الرئيس الغانم بمخاطبتكم بهذا الموضوع وتفاصيله والمستندات الدالة عليه ؟ وهل لدى الوزارتين علم بالموضوع قبل او بعد تصريح الرئيس الغانم ؟

وقال الموزري من حسابه على تويتر : من أجل حماية الدولة وأمنها وسيادتها من مؤامرات البعض وجهت هذه الاسئلة إلي 1- وزير الخارجية 2- وزير الداخلية.

شعيب الموزري

هيئة الإعاقة تشيد باقتراحه عن لوحات مواقف المعاقين

الشاهين : خطوات «الدفاع» مقدّرة وننتظر نتائج لجنة التحقيق المشتركة

ربيع سكر

أكد النائب أسامة الشاهين على أهمية الوظائف والخدمة العسكرية والأمنية، والتي أولتها الشريعة الإسلامية السمحاء مكانة كبيرة فجعلت من يقتل دفاعاً عن دارة أو ماله شهيداً، وكذلك أولى لها دستور الدولة المكانة اللائقة في أكثر من مادة ومنها المادة (47) والتي تنص على أن « الدفاع عن الوطن واجب مقدس، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ينظمه القانون».

وأضح النائب أسامة الشاهين على أن حادثة وفاة الطالبين ضابطين – هديب السوارج وفالح العازمي (رحمهما الله) – من الدفعة (46) والإصابة البليغة للطالب ضابط – حمد المطيري – وعدد من زملائه، قد هزت المجتمع الكويتي بأسره، سائلين المولى العلي القدير أن يتغمد المتوفين بالرحمة وأن يُلهم أهلهم وذويهم الصبر والسلوان، ومتمنين الشفاء العاجل للمصابين.

وأشاد النائب أسامة الشاهين بقطع النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع – الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح – رحلته العلاجية لأداء واجب العزاء، بجانب اتخاذ قرارات إدارية حاسمة وشفافة تمثلت في (تشكيل لجنة) تحقيق مشتركة مع وزارتي الصحة والعدل، وإيقاف (11) مسئول عسكري إشرافي وميداني عن العمل.

وشدد الشاهين على أهمية إعلان نتائج عملية للجنة التحقيق تضمن عدم تكرار مثل هذه التجاوزات مستقبلاً ، وكذلك فتح باب التحقيق وامتداده إلى الحالات السابقة المماثلة مثل الطالب ضابط – فيصل العبيد – (رحمه الله)

أسامة الشاهين

... وغيره، لتأخذ العدالة مجراها، مع اعتبار جميع الحالات ضمن شهداء الواجب حيث أُزهقت أرواحهم الطاهرة وهم يستعدون لحماية ترابها الغالي.

من ناحية أخرى أشادت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة باقتراح النائب أسامه الشاهين بشأن إصدار لوحات خاصة لمواقف المعاقين مع تحديد لون اللوحات بحسب كل فئة والحزم في تطبيق القانون على كل من يستخدم المواقف المخصصة للمعاقين.

وتلقت وزارة الدولة لشئون مجلس الأمة رد الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة على اقتراح الشاهين وخاطبت به مجلس الأمة وجاء في اقتراح الشاهين:

–1أن تقوم الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة بإصدار لوحات خاصة لمواقف المعاقين كما هو معمول به حالياً ولكن تكون هذه اللوحات بعدة ألوان حسب الفئات التالية:

– لون للمعاق الذي يقود السيارة بنفسه.

– لون للمعاق الذي لديه سائق.

– لون للمكلف برعاية المعاق ويقوم بعملية نقله.

–2 لا يسمح للمكلف بالوقوف في المواقف المخصصة للمعاقين دون وجود المعاق معه .

–3 تكون صلاحية اللوحات طويلة الأمد بالنسبة للإعاقات الشديدة والمتوسطة.

–4 تكتف خلف اللوحة التعليمات والغرامات المفروضة في حالة عدم تطبيق القانون.

وقالت الهيئة العامة لشئون الإعاقة في ردها أن الهيئة تثمن الإقتراح المقدم من النائب وترى أن له قدر كبير من الوجهة ويستحق الدراسة والمناقشة مع الإدارة العامة للمرور وقد عقدت عدة اجتماعات مع وكيل وزارة الداخلية لبحث سبل تفعيل القانون رقم 8 لسنة 2010 والإجراءات اللازمة.

دعا ذوي المتوفين بتقديم شكاوى في المخافر ولجنة حقوق الإنسان البرلمانية

هايف : ضرورة محاسبة المتسببين في وفاة الطلبة الضباط

طالب النائب محمد هايف وزير الدفاع بإحالة رئيس الأركان العامة للتحقيق والقبض على جميع المسؤولين في ما وصفها بـ«مجزرة كلية الضباط» ومنعهم من السفر وإيداعهم السجن إلى حين انتهاء التحقيقات.

وقال هايف في مؤتمر صحفي عقدة بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن ما حصل في وزارة الدفاع بمعسكرات الجيش خلال دورة الطلبة الضباط «هي جريمة نكراء ومجزرة أدت إلى مقتل اثنين من الطلبة الضباط ووقوع أكثر من مصاب»

وأضاف «استمعت للأحداث من المصابين في المستشفيات ومن ذوى المتوفين رحمهم الله، والأسلوب الهمجي الذي تعرض له الطلبة من الوقوف لساعات طويلة تحت الشمس والضرب بالبسطار على الرأس وبقية الجسد والضرب بالغايش، وحمل الأرصفة الثقيلة، وأخطر ما في الموضوع هو منعهم من الماء والإسعاف حيث أنهم طلبوا الماء والإسعافات ولكن لم يسمع لهم أحد لدرجة أن بعضهم مات قبل أن يخرج من المعسكر».

واعتبر أن ما حصل « جريمة أخطر من جريمة قتل المواطن الميموني رحمة الله التي حصلت في السابق عندما تعاون بعض الضباط بأحد المخافر وتسببوا في قتلة، فهذه المجزرة حصلت أمام مرأى ومسمع عدد من الضباط والمدربين وإشرافهم على هذه المجزرة بحد ذاته جريمة.

وأكد هايف أن «المسئولية تقع على مسئوليهم وعلي رأسهم رئيس الأركان كونها ليست الحادثة الأولى ولم يتخذ التدابير والاحتياطات الكافية بعد حالات الوفاة السابقة حتى لا تحصل مثل هذه الجريمة التي فقدنا فيها اثنين من الشباب وبعض المصابين الذين في المستشفى وحالة أحدهم خطرة»

وشدد على أنها «مهزلة تدار في المعسكرات يجب ان يحاسب عليها المسؤولين»، مطالبا اللجنة التي شكلت من جميع الوزارات وإن شاء الله انهم محل ثقة بسرعه التحقيق في أقصي وقت وتحويل المخطئين للنيابة العامة بعد الانتهاء من التحقيق وليس ايقافهم عن العمل فقط».

واوضح أن «مثل هذه الجريمة لا ندري كم تصل الاحكام فيها وربما تصل للإعدام، ويجب علي وزير الدفاع احالة رئيس الاركان للتحقيق وإيقافه عن العمل لأني أراه هو المسئول الاول في وقوع هذه الجريمة بالإضافة الي انه تم في عهده جريمتين ولابد ان يكون اول واحد يمثل امام التحقيق والمحاكمة»

وقال « أثق في أن لدى الشيخ ناصر القدرة على احالة رئيس الاركان العامة ومحاسبته، ولا نقبل منة التأخر عن هذا القرار خاصة وان هناك قرارات من وزارة الشؤون تمنع العمالة من العمل في الشمس، فكيف يتم إيقاف شباب تحت الشمس لدرجة وصلت الي ان أدمغتهم نشفت وأصابهم الجفاف في الكلى وتخثر في الدم نتيجة اشتداد الحرارة «؟

وتابع: «هذه الجريمة النكراء لا يمكن أن نغض الطرف عنها او التعاون والتسامح مع من أشرفوا وسمحوا وباركوا مثل هذه التدريبات الهمجية التي لا يمكن ان تقبل لا دينا ولا شرعا ولا قانونا، وحتى أن الشريعة الإسلامية منعت إيذاء الحيوان ومنعه من الشراب وتعذيبه وتحميلة فوق طاقته، فما بالكم مع بشر وفلذات أكبادنا»؟

وقال «إن هذا الجريمة هي من أخطر الوقائع التي حصلت في الكويت ولا يمكن التساهل معها، وسنستدعي رئيس الاركان وكبار الضباط للتحقيق معهم في لجنة حقوق الانسان إذا تقدم أهالي المقتولين بشكاوى في اللجنة.

وطالب ذوي المصابين والمقتولين بتقديم الشكاوى للجنة حقوق الانسان والمخافر، وان لا يستمعوا للتبريرات غير المقبولة ممن يديرون هذه المعسكرات.

وزاد «نعلم ان لجنة التحقيق التي شكلها رئيس الأركان لم تكن حيادية ونشكر وزير الدفاع الذي ألغاها وشكل لجنة من خارج الوزارة».

وقال «يجب القبض عليهم وسجنهم وإيقائهم قيد الإقامة ومنعهم من السفر حتى تنتهي التحقيقات، فمن غير المقبول ان يكونوا طلقاء بعد هذه الجريمة النكراء» مطالبا اللجنة المشكلة حاليا بإعادة النظر في الوفيات السابقة من الدفعات الماضية وفتح ملفاتها ومحاسبة المخطئين فيها خاصة وأنهم ادعوا سابقا ان الطلبة المتوفين فيهم عاهات وامراض.

وتضرع هايف في ختام تصريح إلى الباري عز وجل بأن يصلح بلادنا ويصلح الأحوال، وأعرب عن أمله من الشيخ ناصر صباح الأحمد في ان يكون «محاربا للفساد بوزارة الدفاع، وقاضيا على الفساد الذي عشعش في تلك القيادات التي لا تزال كأنها في ابراج عاجية لا تنظر لما يحدث في المعسكرات».

محمد هايف

قطع التيار الكهربائي أو سواه حلول لن تقضى على المشكلة

عسكر: بناء مدن عمالية جديدة للقضاء على مشكلة العزاب

أكد النائب عسكر العنزي أن قطع التيار الكهربائي أو سواه من حلول لن تقضى على مشكلة العزاب في المناطق السكنية، معتبراً أن السيطرة على الأمر تحتاج إلى ضبط وحزم ربما لا يتوافران أو بالأحرى لا يمكن تطبيقهما بإتقان.

وقال عسكر في تصريح صحافي إن حل مشكلة العزاب يكمن في انشاء المدن العمالية الجديدة، خصوصا أن وزير الدولة للشؤون البلدية حسام الرومي رد الاقتراح الذي تقدم به.

وأشار إلى أن الوزير أوضح أن البلدية على وشك البدء في إنشاء أول مدينة للعزاب جنوب الجهراء بعد توقيع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وشدد عسكر على ضرورة إيجاد حل جذري للمشكلة، لافتاً إلى أنها ليست وليدة اللحظة والحلول الترقيعية لن تجدي نفعا، مطالباً بضرورة الاسراع في انشاء المدن العمالية الست التي أعلن عنها الوزير.

واعتبر أنه الحل المنطقي الذي يجب التوجه إليه مباشرة، ببناء مدن عمالية مزودة بجميع الخدمات سواء كانت صحية أو ترفيهية أو أمنية أو اجتماعية.

وأكد أن مشكلة العزاب في المناطق السكنية تفاقمت ولا أحد ينكر أن هناك ممارسات سلبية يصعب السيطرة عليها.

ورأى عسكر أن من بين الممارسات السلبية الكثافة السكانية والمرورية العالية وانخفاض مستوى النظافة وانتشار مظاهر التخريب والتشويه للمرافق العامة وارتفاع معدلات الجريمة وخرق القانون وانتشار مخالفات البناء ومزاحمة العوائل وتحويل المناطق السكنية إلى مناطق غير محببة للعوائل.

عسكر العنزي

بهدف تحفيز المواطنين على السكن فيها والمساهمة في تقليص الطلبات

الخضير يطالب بزيادة مساحة القسيمة في المناطق البعيدة من 400 إلى 600 متر مربع

أعرب النائب الدكتور حمود الخضير عن تفاؤله بتجاوب سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك وتعاونه في إنصاف المواطنين المتضررين من بعض القرارات المتضاربة لدى بعض الجهات الحكومية المعنية بالرعاية السكنية ، متعهدا أمام الحضور في ندوة أقامها في ديوانه السبت بأن ينقل همومهم ورغباتهم إلى المبارك من أجل إنصافهم .

وقال الخضير في الندوة التي دعت لها حملة «متى نسكن؟» أن ما يحصل في منتزه ابو حليفة غير مبرر ، وهو يؤكد تخبط بعض الجهات الحكومية في حل الأزمة الإسكانية ، مشيرا إلى أن وزير البلدية السابق ووزير الاعلام الحالي محمد الجبري خاطب مدير عام البلدية في الحكومة السابقة يبلغه بأن هيئة الزراعة تنازلت عن أرض منتزه أبو حليفة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية إلا أن ما لاحظناه أن هذا الموضوع توقف وبدا ان هناك شيئا ما يعيق تنفيذه وهو ما يتسبب في الإضرار بآلاف الاسر الكويتية لا سيما من كان ينتظر الحصول على قسيمة في هذا الموقع بعد تأكيد الجبري تنازل هيئة الزراعة عن هذا المنتزه .

وأوضح الخضير أنه سينقل إلى رئيس الحكومة هذا الموضوع وبإخطاره بضرورة التدخل لإنصاف المواطنين ، خصوصا وأن اللجنة الإسكانية اقرت مقترحا للنائب عبد الله فهاد يتعلق في منتزه أبو حليفة وضرورة تخصيصه للرعاية السكنية ، إلا أن الحكومة لم تتجاوب أو تتعاون مع المجلس بهذا الخصوص فكان لزاما تصعيد الامر إلى رئيس الوزراء .

وتطرق الخضير في ندوته إلى عزوف المواطنين عن السكن في المناطق البعيدة ، مقترحا زيادة مساحة القسيمة بها من 400 متر مربع إلى 600 متر مربع بهدف تحفيز المواطنين على السكن فيها ، والمساهمة في تقليص الطلبات ، معربا عن أمله في تعاون الحكومة في هذا الجانب .

وتحدث رئيس حملة «متى نسكن» مشعان ناصر الهاجري خلال الندوة مثنيا على ما قاله النائب الخضير ، مؤكدا أنه يعبر عن ما تتطلع له الحملة والمواطنون الذي يتطلعون إلى بذل السلطتين جهودا أكبر من أجل حل القضية الإسكانية وتوفير السكن المناسب للمواطنين باعتباره احد الحقوق المكفولة لنا في الدستور .

د. حمود الخضير

استفسر عن وجود قرار من مجلس الوزراء من عدمه

الدلال يسأل عن موقف «الخدمة المدنية» من قرار «الداخلية» بإحالة مختصين للتقاعد في «التحقيقات»

وجه النائب محمد الدلال سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح استفسر فيه عن موقف مجلس الخدمة المدنية من قيام وزارة الداخلية بإحالة عدد من المختصين للتقاعد في الإدارة العامة للتحقيقات وهل تم ذلك وفق ضوابط مجلس الخدمة المدنية أم لا ؟

وسأل الدلال : هل يوجد قرار من مجلس الوزراء أو مجلس الخدمة المدنية أو من خلال قرارات وتعاميم محددة فيه شروط وضوابط وواضحة تسرى على كافة العاملين رجالاً ونساء في أجهزة الدولة بشأن آلية وإجراءات الإحالة للتقاعد للموظف الحكومي؟

ونص السؤال : لقد كفل الدستور الكويتي والنظام التشريعي الكويتي للعاملين من الرجال والنساء في القطاع الحكومي حقوق بارزة وهامة وأساسية تكفل لهم الأستقرار والعدالة والأنصاف ، ويعد من أهم تلك الحقوق حق التقاعد في المواعيد والمواقيت ووفقاً للضوابط التي يحددها القانون وبما لا يخل بحقوق وأمتيازات الموظف (رجل أو أمرأة) في القطاع الحكومي .وعلى الرغم من أهمية تلك الحقوق وأهمية أستقرارها إلا أنه لوحظ قيام مجلس الوزراء أو قيام عدد من الوزراء بشكل منفرد من ناحية أخرى بأستصدار قرارات وتعاميم مخالفة للأصل الدستورى والتشريعي التى تكفل للموظف والموظفة الأستقرار الوظيفي وبالأخص في مجال التقاعد فقد سبق لوزارة الداخلية أحالة عدد من المختصين في الإدارة العامة للتحقيقات للتقاعد بشكل مفاجئ أخل بحقوق هؤلاء العاملين من المختصين في مجال التحقيقات فأصابهم الضرر بسبب القرار كما تضررت الإدارة العامة للتحقيقات من القرارات المفاجئة بأحالة جملة من المختصين للتقاعد دون الأستعداد أو التجهيز المسبق لهذا القرار وهو ما يعكس التسرع والأرتجال في مثل هذه القرارات التى تعود بالضرار على المواطنين العاملين في الحكومة وعلى الأجهزة الرسمية كذلك ، ومؤخراً وردت الأخبار عن قيام وزير الأشغال ووزير البلدية بأستصدار قرار بأحالة عدد من العاملين للتقاعد في وزارة الأشغال دون مراعاة خبراتهم المتراكمة ودون وجود أسس وضوابط للتقاعد مقبولة ومنصفة ، ويلاحظ من القرارات التى تصدر من عدد من الوزراء لا يوجد بينهما تماثل بل نجد كل وزارة لها أسلوبها وطريقتها التى تختلف عن الوزارة الأخرى في قضية الأحالة للتقاعد مما يخلق التمايز وعدم الأنصاف والأخلال بالحقوق بين موظفي الدولة وهو يمثل فوضي وظيفية وأخلال بإدوار وأعمال أجهزة الدولة دون قيام مسألة الأحالة للتقاعد إلى ضوابط وشروط واضحة ومستقرة ومنضبطة ويتم الأشراف على تنفيذها والرقابة عليها دون وجود مزاجية لأى مسؤول كان ، وهو دور مع الأسف مفقود لدى مجلس الخدمة المدنية في هذا الشأن ، لذا يرجي أفادتنا بالأتي :

1 – هل يوجد قرار من مجلس الوزراء أو مجلس الخدمة المدنية أو من خلال قرارات وتعاميم أو نظم ديوان الخدمة المدنية محددة فيه شروط وضوابط وواضحة تسرى على كافة العاملين رجالاً ونساءاً في أجهزة الدولة بشأن آلية وإجراءات الأحالة للتقاعد للموظف الحكومي، وفي حال عدم وجود مثل هذه القرارات أو الضوابط يرجي بيان أسباب ذلك وما هو موقف مجلس الخدمة المدنية من هذا الموضوع الذى أصبح في يد عدد من الوزراء دون ضوابط محكمة تحفظ حقوق العاملين من المواطنين في الجهات الحكومية .

–2 ماهو موقف مجلس الخدمة المدنية من قيام وزارة الداخلية بأحالة عدد من المختصين للتقاعد في الإدارة العامة للتحقيقات وهل تم ذلك وفق ضوابط مجلس الخدمة المدنية أم لا ، كما يرجي أفادتنا عن مدى صحة قرارات وزارة الأشغال أو وزارة البلدية بشأن أحالة عدد من العاملين رجالاً ونساءاً من المواطنين للتقاعد وبيان مدى صحة هذه الإجراءات قانونياً ولماذا يوجد أختلاف في ضوابط الأحالة للمتقاعدين الوزاريين.

3 – ما هو موقف مجلس الخدمة المدنية من قرارات الأحالة للتقاعد فيما يتعلق بالضوابط التالية:

أ. المدة الأقصى التى يقضيها الموظف والموظفة في العمل .

ب. المدة التى يعلن فيها الموظف أحالته للتقاعد (مدة الأستعداد للأحالة) وتكون مدة كافية (سنة كاملة) .

ج. وجود بدائل للموظف المحال للتقاعد في حال كونه خبرة من الخبرات المطلوب عدم تفويتها أو أن في ذهابها أخلال بدور الجهاز وعطاءه .

د. ضوابط الأستثنائات التى ترد بشأن الإحالة للتقاعد .

وما سبق مهم أن يوضح موقف مجلس الخدمة المدنية بشأن تلك الضوابط حتى لا تضيع حقوق المواطنين ، ولا يكون الأمر قرارات أرتجالية في الأجهزة الحكومية مآلها القضاء كما هو قائم حالياً بسبب مزاجية البعض في هذه القرارات المصيرية للمواطنين وأجهزة القطاع العام .

–4 لماذا لا يقوم أو لم يقم مجلس الخدمة المدنية بأستصدار لائحة تنظيمية بشأن آليات الإحالة للتقاعد للمواطنين العاملين في الأجهزة الحكومية موضحاً فيها ضوابط وإجراءات الإحالة للتقاعد وتكون عامة ومجردة وسارية على جميع العاملين من المواطنين في الأجهزة الحكومية دون تفاوت أو أختلاف قبل جهاز أو آخر .